

# تشخيص خطر الإفلاس باستخدام مميزات الإفصاح الحالي

## وفق النظام المحاسبي المالي

أ. خيرالدين قريشي (جامعة قاصدي مرياح ورقلة)

أ. بدوي إلياس (جامعة قاصدي مرياح ورقلة)

### ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى مقدرة معلومات مخرجات النظام المحاسبي المالي في تشخيص خطر إفلاس المؤسسة الاقتصادية، وقد بنيت فرضياتها إيجابا على أساس وجود قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية، وبناء على معطيات الدراسة التي تمثلت في 30 ميزانية لعينة من المؤسسات الجزائرية ووفق أسلوب إحصائي يدعى بالتحليل التمييزي ببرنامج SPSS، استخدمت في المصفوفة 16 نسبة مالية بعضها مستخرج من قائمة التدفقات النقدية أسفرت الدراسة عن وجود ست نسب ذات قدرة تمييز عالية بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة، إذ يمكن استخدام هذه النسب في التشخيص عن طريق نموذج مقدر يحوي هذه المتغيرات.

**الكلمات الدالة:** التشخيص المالي، خطر الإفلاس، قائمة التدفقات النقدية.

The objective of this study is to search ability the accounting information of the financial accounting system in diagnostic biasness failure.

This study relies on the hypothec of a cash flow statement, is available within other statements, Based on data from the study, 30 statements for sample of companies Algerian, and using (AFD) method by SPSS program we reached the following result: **There are 6 high-capacity ratios to distinguish between company failure and company good**, 3 ratios come from cash flow statement.

This result indicates the ability to use these ratios in the diagnosis of biasness failure.

**Keyword;** financial Diagnosis, bankruptcy risk, cash flow statement

## مقدمة:

سعت الجزائر كغيرها من الدول لمواكبة التطورات الحديثة في البيئة الاقتصادية في سلسلة من الإصلاحات في الجانب المحاسبي من خلال تبني بعض المعايير الدولية عبر مراحل أثمرت بوضع نظام محاسبي مالي جديد، بدل النظام السابق المتمثل في المخطط المحاسبي نسخة 1975. هذا النظام أتى بداعي تلبية حاجات المستثمرين في البيئة المحاسبية الجزائرية من معلومات تفيدهم في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالمؤسسة التي تنشط في البيئة الجزائرية، ومن المؤكد ان هذه البيئة لا تخلو من هزات إفلاس المؤسسات، وبالتالي فان هذا البحث سيحاول الإجابة عن الإشكالية المصاغة في السؤال التالي:

كيف يمكن تشخيص خطر الإفلاس المالي باستخدام معلومات الإفصاح الحالي وفق النظام المحاسبي المالي SCF ؟

نحاول في هذا البحث اختبار قدرة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية على تشخيص خطر الإفلاس باستخدام التحليل التمييزي، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، ومن بينها محاولة بناء نموذج لتقدير إفلاس الشركات، فإننا سنعمل على استغلال نتائج التحليل التمييزي في بناء نموذج نعتقد أنه سيسمح بالتمييز والتنبؤ بالإفلاس، وقد قسم هذا الفصل كالتالي:

محور أول: نتناول فيه التعريف بالظاهرة وضبط أهم المصطلحات

محور ثاني: مميزات الإفصاح الحالي وفق النظام المحاسبي المالي

المحور الثالث: طبقنا فيه الطريقة واستخلصنا أهم النتائج الإحصائية التي يمكن ان تجيبنا على إشكالية البحث.

## المحور الأول : التعريف بالظاهرة وضبط أهم المصطلحات

يعتبر خطر الإفلاس من ضمن الأخطار ذات الطبيعة المالية في المؤسسة بل هو أهمها نظرا للآثار الجسيمة على المؤسسة و محيطها. لذلك فقد نال اهتماما كبيرا من قبل الباحثين و الهيئات المختصة الذين قدموا تعاريف مختلفة قائمة على إستعمال مصطلحات معينة وفق نظرة كل باحث أو هيئة، فيما يلي سيتم تقديم تعاريف محددة للمصطلحات السالفة الذكر مثل الإفلاس - الفشل - العسر- التعثر و ذلك في ظل حقيقة أن استمرار أية مؤسسة في ممارسة نشاطها داخل الاقتصاد مرهون بأمرين اثنين ، تحقيق الهدف الذي قامت من اجله و هو تحقيق أقصى ربح ممكن في معظم الأحيان من جهة و من جهة أخرى مواجهة

الالتزامات التي تترتب عليها كنتيجة لممارسة نشاطها على أن يتم ذلك في أوقات استحقاقها دون أن تتعرض بسببها إلى اضطرابات مالية خطيرة قد تنهي حياتها.

❖ يرى Beaver ان معيار الفشل للشركة اعلان إفلاسها ، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو الامتناع عن دفع أرباح أسهمها الممتازة<sup>1</sup>.

❖ يرى Dun & Bradstreet,s الفشل بأنه يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين أو الإفلاس ، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة ، أو عدم قدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليه ، الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير مدفوعة ، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة وأحداث إجراءات التسوية بين الشركة ودائنيها<sup>2</sup>.

❖ ويميز القانونيين بين حالتي الإفلاس والإعسار ، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء.

❖ وحسب Schall and Haley فان الفشل هو الحالة التي لا تستطيع الشركة أن تحقق عائداً معقولاً أو معتدلاً على استثماراتها ، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات<sup>3</sup>.

❖ وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية وعليه فإن<sup>4</sup>:

-التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كليتهما وهما:

❖ التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

❖ نقص عوائد الأسهم أو توقفها.

-أما الفشل المالي يعني أن أحد الأمرين أو كليهما وهما:

❖ التوقف كلية عن سداد الالتزامات.

❖ الإفلاس وتوقف النشاط.

❖ ويرى آخرون أن الفشل المالي له وجهان<sup>5</sup>:

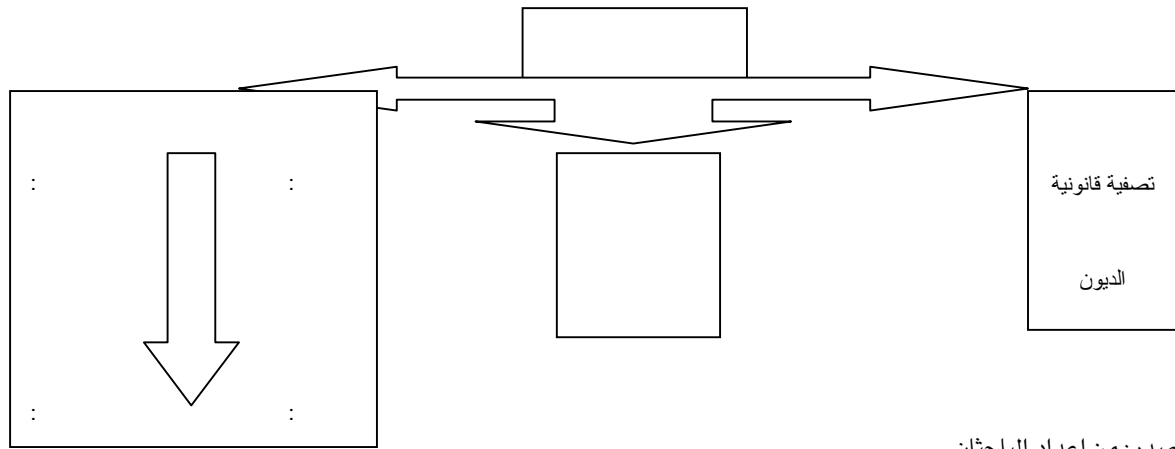
الأول: مالي ويتمثل في العجز المالي للمؤسسة الى درجة إعلان الإفلاس ووضعها في حالة التصفية، ويقصد بالعجز المالي ان القيمة الدفترية للالتزامات المؤسسة اكبر من القيمة الدفترية لأصولها بحيث تعجز عن تسديد التزاماتها.

الثاني: اقتصادي، ويتمثل في عجز المؤسسة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة، أي إن عائد الاستثمار في المؤسسة اقل من عائد الاستثمار في مجالات أخرى أو اقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المؤسسة .

أما البعض الآخر، فيرى أن العجز المالي يعبر عن فشل مالي، سواء فشل المؤسسة مالياً أو فشل الإدارة القائمة عليها من حيث<sup>6</sup>:

- فشل الإدارة في إيجاد المزيج الأمثل للتمويل، في إطار مصادر التمويل المختلفة المتوفرة وتوزيعها النسبي بين الموارد الذاتية والموارد الخارجية؛
  - فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التنظيم المالي، سواء في هيكل التمويل أو في الجهاز الإداري المشرف على حركة الأموال في المؤسسة وخارجها، ومن ثم عدم قدرتها على إدارة أموالها بنجاح؛
  - فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التوجيه المالي السليم سواء في تخصيص الموارد المالية، أو في حركتها داخل وخارج المؤسسة، أو في توظيفها في توليفة أو مزيج يعظم ربحيتها ويقلل من المخاطر التي تتعرض لها.
- من خلال المفاهيم السابقة اتضح أن الإفلاس يتحدد من خلال ثلاث مقاربات أساسية: مقارنة قانونية (المعيار القانوني)، مقارنة اقتصادية (معيار المردودية)، مقارنة مالية (معيار الملاءة والخسائر المتراكمة)، هو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1): المقاربات المختلفة للإفلاس



المصدر: من اعداد الباحثان

(أ) **عجز الخزينة (العسر الفني):** عجز الخزينة هو فشل السيولة للوفاء بالتزامات الشركة . وبعبارة أخرى ، هي حالة من نقص السيولة النقدية التي تتجلى في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها . قد يكون ذلك بسبب سوء التخطيط أو عدم التقدير لتطور النقديتات سنويا ، وبالتالي عدم توقع الاختلالات.

## مراحل الإفلاس

يرى الباحث Gordan ان هناك خمس مراحل تمر بها المؤسسة حتى تعلن إفلاسها وهي<sup>7</sup>:

### أولاً: فترة النشوء:

مما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.

### ثانياً: عجز النقدية:

في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، و لكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينون ويجب الإشارة إلا انه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وانه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

### ثالثاً: التدهور المالي (الإعسار المالي):

يعني أن الانخفاض في القوة الإيرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها، وفي هذه الحالة يمكن وصف الشركة بأنها في حالة إعسار مالي، وتضطر في هذه الحالة إلى بيع سندات عند معدل عائد أعلى نسبياً عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى منشآت أخرى مماثلة لهذه الوحدة في نشاطها، وفي هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة مالياً حيث تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها، وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار الوحدة ونموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.

#### رابعا: مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة، فلا يمكن ل شركة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

#### خامسا: مرحلة إعلان الإفلاس:

تتم فيه الإجراءات القانونية لحماية المقرضين، وهي المرحلة النهائية، يتمخض عنها زوال الشكل القانوني للمؤسسة.

#### أنواع الإفلاس

هناك أنواع عديدة لإفلاس المؤسسات، وسوف نعتد في هذا الجزء على تصنيف Argenti، اهتم فيه بطبيعة الشركة ومستويات الأداء التي حققتها في مختلف دورات حياتها، حيث هناك مؤسسات تفلس قبل أن تحقق أدنى مستوى، وهناك مؤسسات تفلس بعد تطورها تدريجيا، حيث تحقق مراحل أولى من الأداء ثم تتراجع، وهناك مؤسسات يحدث لها انهيار Calpes وهي المؤسسات الرائدة والتي حققت نجاحا كبيرا لفترة من الزمن، وفيما يلي سنتناول هذه الأنواع وإشكالاتها بالتفصيل:

#### النوع الأول: مؤسسات حديثة التكوين Newly formed organization:

حسب هذا النوع، المؤسسة طوال مدة حياتها القصيرة (خمس سنوات) لا تتجاوز أدنى مستوى للاداء (poor)<sup>8</sup>، وخلال مسار هذه المؤسسة، نلاحظ المحطات التالية (النقاط الموضحة في الشكل):



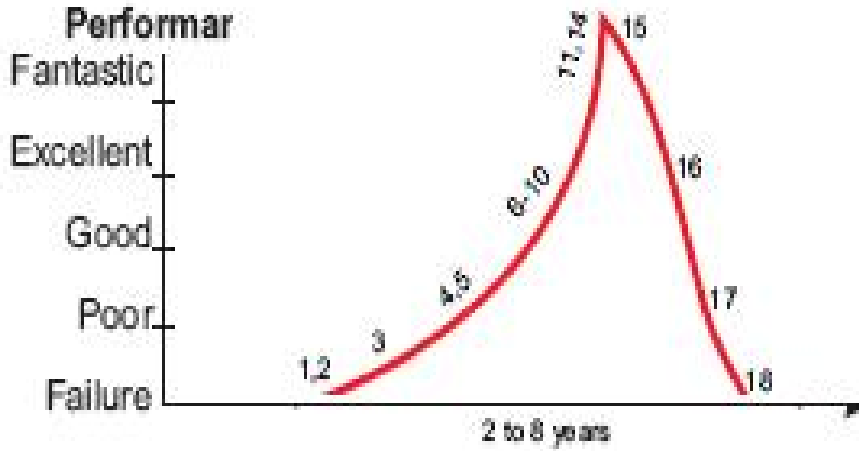
Source: Agresti, Alan, (1996) *An Introduction to categorical analysis*, New York, Wiley.

يمثل الشكل السابق بيان لدورة حياة المؤسسة وفق التصنيف الأول، وتتخلل هذه الدورة مجموعة من المظاهر ممثلة في النقاط من 1 إلى 13 وهي:

- 1- في البداية هناك نمط موجه في التسيير يعتمد على الشخص الواحد الذي يقوم بجميع الادوار
  - 2- ضعف النظام المحاسبي، حيث لا يوجد نظام للتكاليف وونظام لتخطيط الخزينة والتدفقات النقدية، ميزانيات غير حقيقية...
  - 3- يتم في هذه المرحلة اللجوء الى اعتماد القروض كمصدر للتمويل، مع وجود مخاطر، بغية التوسع في النشاط
  - 4- الدخول في مشاريع كبرى توسيعية، من دون تقدير جيد للتكاليف بسبب ضعف نظام مراقبة التكاليف
- من خلال المراحل السابقة التي صاحبت نشأة المؤسسة نلاحظ العيوب التالية:
- ضعف نمط التسيير
  - عدم وجود نظام محاسبي لمراقبة التكاليف وتقدير الاحتياجات النقدية
  - اللجوء الى الاقتراض دون مراعاة المخاطر
  - التوسع بدخول مشاريع كبرى لا تتناسب مع طاقة المؤسسة
  - 5- تبين ان اختيار المشروع كان غير مناسب لطاقة المؤسسة.
  - 6- تظهر في هذه المرحلة تدفقات نقدية سالبة، وجميع المؤشرات والنسب المالية تشير الى الضعف.
  - 7- يقوم المسير باعداد حسابات قد يتلاعب بها بغية الحصول على مصادر تمويل اخرى (قروض).
  - 8- تزداد الشدة والضائقة المالية للمؤسسة.
  - 9- ممارسة عشوائية لبعض الاعمال عالية المخاطر.
  - 10- اتخاذ قرارات استراتيجية كتخفيض الاسعار
  - 11- البحث عن قروض جديدة رغم ضعف الملاءة ووجود مركز مالي متدهور
  - 12- الربح غير كافي لتغطية المصاريف المالية.

#### النوع الثاني: مؤسسات فتيية Young Organisation :

لا تختلف عن الأولى كثيرا سوى في مدة الحياة حيث متوسط عمر مثل هذه المؤسسات يصل إلى 14 سنة، وخلال مدة حياتها نلاحظ بعض المظاهر موضحة في نقاط على الشكل الموالي:



SOURCE : Agresti, Alan, (1996) *An Introduction to categorical analysis*, New York, Wiley.p

- تمثل النقاط من 1 الى 18 المظاهر التي تميز دورة حياة المؤسسة وهي:
- 1- ترى العيوب الإدارية نفسها الموجودة في النوع الأول كوجود دور لشخص واحد في الشركة وضعف الإدارة فيها.
  - 2- أيضا هنا لا يوجد ميزانية ولا خطة للتدفقات النقدية، ولا يوجد نظام للتكاليف موضوع.
  - 3- يبدأ الاختلاف هنا عن النوع الأول في أن الشركة يستمر فيها زيادة المبيعات بصورة كبيرة.
  - 4- نتيجة للزيادة السريعة في المبيعات تستوجب إيجاد مصادر لرأس مال جديد.
  - 5- يتم توفير الأموال في هذه النقطة للشركة.
  - 6- لا يوجد أي أموال منقولة أو تجارة جديدة تحدث وهناك بعض رؤوس أموال مقدمة.
  - 7- المبيعات والأرباح تستمر في الزيادة.
  - 8- تصل الشركة إلى مستوى جيد عند هذه النقطة.
  - 9- هنا تلا حظ الشركة من قبل الجمهور ووسائل الإعلام والصحافة ولهذا يجب على الشركة أن تكون ناجحة لكي تكون على مستوى التوقعات، ولهذا يجب عليها أن تبيع أكثر وتستدين أكثر وتتجح لأكثر.
  - 10- الشركة في هذا الوقت تكون كبيرة جدا.
  - 11- تصبح هنا الشركة معروفة وعامة ومالكها ثري.
  - 12- حجم الأعمال التجارية هنا يزيد مرة أخرى ولكن الربح لا يزيد يبقى كما هو.
  - 13- هنا تبدأ في الشركة عمليات المحاسبة.



- 14- تظهر العديد من الظواهر غير المالية.
- 15- حجم الأعمال التجارية يزيد بصورة كبيرة وسريعة جداً ولكن يحدث شيء ما في هذه النقطة يجعل الشركة تبدأ في الهبوط من مستواها الجيد كفضّل لبعض الأعمال.
- 16- تبدأ الشركة بالهبوط من مستواها الجيد.
- 17- يستمر هبوط مستوى الشركة ولا يستطيع أن يوقفه إعادة حسابات الشركة لأعمالها وأموالها.
- 18- يحدث الفشل.

### النوع الثالث: المؤسسات الناضجة Mature Organization

هذا النوع يميز الشركات العملاقة، الناضجة التي وصلت إلى مستويات متقدمة من حيث الأداء، مدة حياتها طويلة، إفلاسها يطلق عليه أحياناً بـ: الانهيار Collapse، والشكل الموالي يبين أهم النقاط التي تتعرض لها المؤسسة من مرحلة النضج إلى الانهيار.

الشكل رقم (4): إفلاس المؤسسات الناضجة



SOURCE : Agresti, Alan, (1996) *An Introduction to categorical analysis*, New York, Wiley.p

- 1- تكون الشركة موجودة في مستوى جيد إلى ممتاز وحجم الأعمال التجارية معتدل، وهامش ربح جيد.
- 2- قد تسجل عدد من العيوب عند هذه النقطة في الهيكل التنظيمي للإدارة، كسياسة الاعتماد في الإدارة على المدير الواحد دون الاستشارات الخارجية والمشاركة، وأيضا ضعف في الوظيفة المالية في الشركة.
- 3- يلاحظ هنا عيوب واضحة ومؤكدة في نظم المعلومات المحاسبية.

- 4- يلاحظ بأنه بالرغم من حدوث تغييرات كثيرة إلا انه لا يوجد استجابة في داخل المؤسسة لهذه التغييرات كما أن العيوب تصبح واضحة بشدة في النقاط 2.3.4 وتبقى هذه العيوب لمدة قد تمتد من عدة شهور إلى سنوات قبل أن يبدأ حدوث الانهيار للشركة.
- 5- يبدأ حدوث الفشل والانهيار للشركة.
- 6- تزيد هنا الأعمال التجارية ويزيد فشل المشاريع، وتزداد المخاطرة هنا ويتبع هذه الأحداث انخفاض بسيط على الأرباح.
- 7- النسب المالية يصبح بها خلل واضح.
- 8- تتخفف الروح المعنوية وتبدأ بعض الأسباب والظواهر والعيوب غير المالية في الظهور.
- 9- لا يزال الربح ينخفض ولم تتمكن الشركة من إعادته على وضعه الطبيعي والجيد بالرغم من انه لم تمر بين النقطة 5 و النقطة 9 غير سنة أو اثنتين فقط.
- 10- تبدأ حسابات حقيقية ودقيقة في الظهور حيث أن المدير يشعر انه بحاجة إلى قروض كبيرة الحجم.
- 11- هنا تنتقل أموال كثيرة على مستوى الخطورة.
- 12- يتحقق هنا مستوى ربح ولكن قيمة هذا الربح اقل من أن يغطي حجم الفائدة المطلوب على الدفعات وتكون بشكل عام الشركة عند مستوى الضعف أو أعلى قليلاً.
- 13- يقوم المدير هنا بإدخال طموحات جديدة على مشروعه وأيضاً وضع حملة جديدة من أجل التوسع في المبيعات من خلال تقديم بعض التسهيلات للزبائن.
- 14- نسبة المبيعات ونسبة الربح سوف ترتفع قليلاً وذلك من خلال الجهود المقدمة من الشركة وسوف يرتفع منحني أو مستوى الأداء للشركة.
- 15- سوف يتكرر الأداء الذي حدث في النقطة 5 مرة أخرى من حدوث الفشل والانهيار ما عدا انه في هذه النقطة تكون الشركة قد أصبحت مشبعة من عمليات المعالجة.
- 16- الربح يفشل في سداد وتغطية الفوائد على الدفعات وتحدث أزمة في التدفقات النقدية وترجع الشركة إلى نفس الحالة التي كانت عليها قبل أشهر.

#### المحور الثاني: مميزات الإفصاح الحالي وفق النظام المحاسبي المالي

##### أهمية جدول تدفقات الخزينة كأحد مميزات الإفصاح الحالي:

تحتوي القائمة وفقاً لما جاء في الرأي الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على الأغراض التالية:

- توضح قيمة الموارد المالية التي تمكنت الشركة من توفيرها من أنشطتها التشغيلية خلال الفترة المحاسبية، كما تلخص الأنشطة التمويلية والاستثمارية النقدية التي تمارسها هذه الشركة خلال نفس الفترة.
- توفر القائمة معلومات مكملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، فيما يتعلق بمجالات الإفصاح عن الجوانب النقدية التي لم يتيسر توفيرها في قائمتي الدخل والميزانية.
- إمكانية التنبؤ بقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية المستقبلية التي تساعد في إعداد الموازنة التقديرية، وإمكانية التخطيط لأعمال التوسعة والتجديدات المطلوبة تبعا لتدفقات النقدية المتوقعة.
- إمكانية التعرف على قدرة المشروع على تسديد الالتزامات وفوائد الديون من موارد ذاتية دون اللجوء إلى مزيد من الإقراض.
- إمكانية التحقق من قدرة المشروع على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .
- توضيح أسباب الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن إتباع الأساس النقدي.
- معرفة مقدار النقدية المستخدمة في العمليات الاستثمارية والتمويلية.
- تقييم ربحية المؤسسة وجود الأرباح بصفة أن المعلومات التي تعكسها قائمة التدفقات النقدية أكثر مصداقية من المعلومات التي تعكسها قائمة الدخل.
- تقييم كل من المرونة المالية ودرجة السيولة، ومدى قدرة الشركة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف الطارئة أو غير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.
- تهدف بشكل عام إلى قياس القدرة على توليد التدفقات النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية المحددة ضمن رؤيا وإستراتيجية الشركة.

### المحور الثالث: إجراء الإختبار (AFD) لعينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة

**العينة:** متغيرات الدراسة تتمثل في نسب مالية تم بناؤها انطلاقا من المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لعينة من الشركات في الفترة الممتدة من 2003 الى 2010، وشكلت هذه العينة شركات تشط في كل من ولاية ورقلة بما فيها منطقة تقرت، إضافة إلى مناطق أخرى من الجنوب الجزائري على غرار ولاية غرداية، وقد تم اختيار 5 شركات مفلسة و4 شركات سليمة، حيث وفرت هذين العينتين 36 مشاهدة عبارة عن القوائم المالية، 20 منها خاصة بالمفلسة و16 المتبقية خاصة بالسليمة والجدول التالي يوضح توزيع العينة:

جدول رقم (1) توزيع العينة

رقم الشركة	عدد قيمها (المشاهدات)
01	8
02	7
03	2
04	3
05	2
06	2
07	6
08	3
09	3
المجموع	36 مشاهدة
	09 شركات

المصدر: من إعداد الباحثان

معيار الإفلاس المتخذ في هذه العينة:

لقد تم اختيار الشركات المفلسة وفق المقاربات المالية والاقتصادية وحتى القانونية إلا أن المعيار القانوني لم يشمل الشركات المصفاة بل كان يشمل شركات تم تطهيرها ماليا وإعادة إنعاشها من طرف الدولة.

**المتغيرات:** متغيرات كمية عبارة عن نسب مالية عددها 16 منها 7 نسب مستقاة من جدول النقدية، و9 نسب من القوائم الأخرى، والجدول الموالي يوضح النسب المستخدمة في الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح النسب المالية المستخدمة في الدراسة

الرمز	النسبة	مصدرها
x1	التدفق النقدي التشغيلي/النتيجة الصافية	قائمة التدفقات النقدية
x2	إجمالي الأصول/ التدفق النقدي التشغيلي	قائمة التدفقات النقدية
x3	رقم الأعمال/ التدفق النقدي التشغيلي	قائمة التدفقات النقدية
x4	الفوائد/ التدفق النقدي التشغيلي	قائمة التدفقات النقدية
x5	الديون قصيرة الأجل/ التدفق النقدي التشغيلي	قائمة التدفقات النقدية
x6	إجمالي الديون/ التدفق النقدي التشغيلي	قائمة التدفقات النقدية
x7	الإهلاك/ التدفق النقدي التشغيلي	قائمة التدفقات النقدية
x8	الديون/إجمالي الأصول	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x9	الإهلاك/إجمالي الديون	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x10	الإهلاك/الديون المالية	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x11	الأصول الجارية/الديون طويلة الأجل	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x12	رأس المال العامل/الأصول الجارية	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x13	رأس المال العامل/ المخزونات	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x14	رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x15	القدرة على التمويل الذاتي/ إجمالي الأصول	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات
x16	رأس المال العامل/الاحتياج في رأس المال العامل	القوائم المالية من غير قائمة التدفقات

المصدر: من إعداد الباحثان

تحليل نتائج البرنامج الاحصائي:

استخلاص المتغيرات

من الجدول 4- 5 ادناه نلاحظ انه قد تم اختيار ستة متغيرات من بين ستة عشر متغيرة وهي مرتبة حسب قدرتها التمييزية كالتالي:

جدول (3) يبين ترتيب المتغيرات المختارة وفق التحليل

الرمز	النسبة
x8	الديون/اجمالي الاصول
x11	الاصول الجارية/الديون طويلة الاجل
x12	رأس المال العامل/الاصول الجارية
x6	اجمالي الديون/ التدفق النقدي التشغيلي
x5	الديون قصيرة الاجل/ التدفق النقدي التشغيلي
x2	اجمالي الاصول/ التدفق النقدي التشغيلي

وبلغت دلالة الإحصاء Exact F القيمة 0,000 أي اقل من 0,05 وهذا يفسر القدرة العالية لهذه المتغيرات على التمييز وهي مجتمعة.

جدول رقم (3) يبين استخلاص المتغيرات

Variables Entered/Removed <sup>a,b,c,d</sup>										
Step	Entered	Removed	Wilks' Lambda							
			Statistic	df1	df2	df3	Exact F			
							Statistic	df1	df2	Sig.
1	x8		.691	1	1	34.000	15.214	1	34.000	.000
2	x11		.322	2	1	34.000	34.682	2	33.000	.000
3	x12		.191	3	1	34.000	45.117	3	32.000	.000
4	x6		.153	4	1	34.000	42.764	4	31.000	.000
5	x7		.133	5	1	34.000	39.215	5	30.000	.000
6	x5		.115	6	1	34.000	37.033	6	29.000	.000
7	x2		.101	7	1	34.000	35.410	7	28.000	.000
8		x7	.106	6	1	34.000	40.907	6	29.000	.000

At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.			
a. Maximum number of steps is 32.			
b. Minimum partial F to enter is 3.84.			
c. Maximum partial F to remove is 2.71.			
d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.			

### المصفوفة الهيكلية

تقدم هذه المصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المنبئة ودالة تمييز داخل المجموعة، وتفيد هذه الارتباطات في إمكانية إيجاد تفسيرات لكل دالة تمييز، وفي هذه الحالة لدينا دالة تمييز واحدة، ونجد أن ارتباطات دالة التمييز بالمتغيرات المأخوذة كانت كما يلي:

- ترتبط دالة التمييز بنسبة الديون الى إجمالي الأصول (x8) بنسبة 23% وهو ارتباط موجب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الديون قصيرة الأجل (x5) بنسبة 18,2% وهو ارتباط سالب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة الديون طويلة الأجل الى الأصول الجارية (x11) بنسبة 16,4% وهو ارتباط سالب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة رأس المال العامل الى الأصول الجارية (x12) بنسبة 8,2% وهو ارتباط موجب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة التدفق النقدي التشغيلي الى إجمالي الأصول (x2) بنسبة 4% وهو ارتباط سالب.
- ترتبط دالة التمييز بنسبة الديون الى التدفق النقدي التشغيلي (x6) بنسبة 0,7% وهو ارتباط موجب.

### دالة التمييز القانونية (Canonique) المعيارية

يوضح الجدول الموالي المعاملات المعيارية لدالة التمييز، حيث أن لكل متغير من المتغيرات المستخلصة معامل وتقدم معاملات هذه الدالة نفس ما تقدمه معاملات  $B\hat{e}t\alpha$  المرجحة في نماذج الانحدار المتعدد، فهي تبين الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في عملية تقدير قيم المتغير التابع عند المستويات المختلفة للمتغيرات

المستقلة. كما تفيد هذه المعاملات في المقارنة بين اثر كل متغير كمي في النموذج، ونلاحظ أن المتغيرة التي تعبر عن نسبة الديون إلى إجمالي الأصول لها الوزن الأكبر في التمييز.

#### جدول رقم (4) دالة التمييز القانونية المعيارية

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients	
	Function
	1
x2	1.479
x5	-.732-
x6	.571
x8	1.982
x11	-1.868-
x12	1.946

الجدول أدناه يبين نتائج التصنيف، وتدلنا هذه النتائج على جودة التنبؤ بعضوية الجماعة باستخدام التحليل التمييزي . ويتبين من القطر الرئيسي للجدول الحالات المصنفة تصنيفا صحيحا، حيث أن أغلب أفراد المجموعة الأولى (السليمة) وعددها 14 ميزانية، قد صنفا تصنيفا صحيحا، أي بنسبة 87.5%، وكذلك بالنسبة للمجموعة الثانية (المفلسة) فإن أغلب أفرادها أي 19 ميزانية قد صنفا تصنيفا صحيحا، أي بنسبة 95%، ومنه فإن المجموع الكلي للميزانيات المصنف تصنيفا صحيحا هو 33، وتكون جودة التصنيف الكلية قد بلغت نسبة 91,7%.



جدول رقم (5) جودة التصنيف

Classification Results <sup>b,c</sup>					
		التصنيف	Predicted Group Membership		Total
				متعثر	
Original	Count		16	0	16
		متعثر	0	20	20
		Ungrouped cases	0	46	46
	%		100.0	.0	100.0
		متعثر	.0	100.0	100.0
		Ungrouped cases	.0	100.0	100.0
Cross-validated <sup>a</sup>	Count		14	2	16
		متعثر	1	19	20
	%		87.5	12.5	100.0
		متعثر	5.0	95.0	100.0
a. Cross validation is done only for those cases in the analysis. In cross validation, each case is classified by the functions derived from all cases other than that case.					
b. 100.0% of original grouped cases correctly classified.					
c. 91.7% of cross-validated grouped cases correctly classified.					

نتائج الدراسة:

من خلال اختبار Wilks' Lambda تم اختيار ستة نسب من بين ستة عشر نسبة، وبلغت دلالة الإحصاء Exact F القيمة 0,000 أي أقل من 0,05 وهذا يفسر القدرة العالية لهذه النسب على التمييز وهي مجتمعة.

وهذه النسب كانت كالتالي: نسبة الديون الى إجمالي الأصول ، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الديون قصيرة الأجل، نسبة الديون طويلة الأجل الى الأصول الجارية ، نسبة رأس المال العامل الى الأصول الجارية ، نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى إجمالي الأصول، نسبة الديون الى التدفق النقدي التشغيلي. كما ان نسب التدفقات النقدية تحتل مرتبة بالغة الأهمية في مجال التنبؤ وهذا ما يثبتها تواجدها بكثافة ضمن إجمالي النسب الدالة ، بحيث يفوق بعضها نسب الاستحقاق الاخرى. وهذا يؤكد بان المعلومات التي اضافها النظام المحاسبي المالي تفيد في التمييز بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة. وهذه نقطة قوة في عملية التشخيص المالي لخطر الافلاس.

نتائج المصفوفة الهيكلية تقدم معاملات الارتباط بين المتغيرات المنبئة ودالة تمييز داخل المجموعة، وتفيد هذه الارتباطات في امكانية ايجاد تفسيرات لكل دالة تمييز، وفي هذه الحالة لدينا دالة تمييز واحدة، نجد أن ارتباطات دالة التمييز مع كل متغيرة تبين ارتباط كل نسبة مع الظاهرة، حيث اعطى هذا الترتيب مفهوماً للافلاس انطلاقاً من النسب المفسرة له إذ نلاحظ وفق هذا التحليل ان افلاس الشركة يرتبط ايجاباً بنسبة الديون الى الاصول أي انه ترتفع احتمالية الافلاس بارتفاع قيمة الديون، نفس الامر اذا ارتفعت قيمة الديون طويلة الاجل مقارنة مع اصول المؤسسة الجارية، ومن نفس المصفوفة استنتجنا أن ظاهرة الافلاس ترتبط عكساً مع النسبة التي تحتوي التدفق النقدي التشغيلي وهذا يعكس اهمية هذا المؤشر في استخدامه لمعالجة الظاهرة.

<sup>1</sup> Beaver H.W (1967), **Financial ratios as predictors of failure**, Journal of Accounting research,, p71.

Schall, D.L. 21 ص 2004، جامعة غزة فلسطين، مذكرة محستير،  
and Haley, W.C, (1986) **Introduction to financial management**,<sup>2</sup>

<sup>3</sup> Schall and Haley ، نقلا عن هلا الغصين ، نفس المرجع السابق ص 21

<sup>4</sup> هلا الغصين، مرجع سابق الذكر، ص 22

<sup>5</sup> محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 173

<sup>6</sup> محمد أحمد الخضيرى ، "الديون المتعثرة : الظاهرة ... الأسباب ... العلاج" ، إيتراك نشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، ص31

<sup>7</sup> Gordan (1971), **Towards atheory of financial distress, the journal of financial**,  
May.p347

<sup>8</sup> Agresti, Alan, (1996) **An Introduction to categorical analysis**, New York, Wiley. P145